OCHA

50 عاماً
من الاحتلال
1967-2017

عملية هدم في خربة سوسيا، 20 حزيران/يونيو 2016، وليد جعيشة © مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

الأرض الفلسطينية المحتلة

حياة مجزأة

نظرة عامة على الوضع الإنساني في 2016

أيار 2017

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة - OCHA

ص.ب. 38712 القدس الشرقية 9138602 | هاتف 9962 582 2 (0) 972+ | فاكس 9962 582 2 (0) 972+ | facebook.com/ochaopt ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

المحتويات

مقدمة 1

نظرة عامة 2

الحياة، والحرية والأمن 3

التهجير القسرى 5

القيود المفروضة على حركة التنقل والوصول 7

الحيز الإنساني 9

مقدمة

للسنة السادسة يقوم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية-الأمم المتحدة بتناول المخاوف الإنسانية الرئيسية بالتفصيل في الأرض الفلسطينية المحتلة. يهدف هذا التقرير السنوي إلى تقديم تحليل اتجاه بعض المؤشرات الرئيسية الكامنة وراء مواطن الضعف الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

يُعتبر السياق الإنساني المتأزم في الأرض الفلسطينية المحتلة نوع فريد من الأزمات الإنسانية الحالية، ويظل مرتبطا بشكل مباشر بأبعاد الاحتلال الإسرائيلي، وهو الآن في عامه الخمسين. الاحتلال يحرم الفلسطينيين من السيطرة على الجوانب الأساسية للحياة اليومية سواء كانوا يعيشون في قطاع غزة أو في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. الجيش الإسرائيلي يحدّ بشكل كبير قدرة الفلسطينيين على التنقل دون عوائق داخل بلداتهم، أو المغادرة والعودة إليها، أو تطوير أجزاء كبيرة من أراضيها، والبناء على أراضيها، أو الوصول إلى الموارد الطبيعية، أو تنمية اقتصادها. إن الاحتلال الذي طال أمده، ولا تلوح له نهاية في الأفق، يزرع الشعور باليأس والإحباط الذي يؤجج الصراع المستمر ويؤثر على الفلسطينيين والإسرائيليين على السواء.

إن الاحتلال الإسرائيلي هو المحرك الرئيسي للحاجة الإنسانية التي يستجيب لها المجتمع الدولي. يُقدّر عدد الفلسطينيين الذين تضرروا جراء هذا الوضع 4.8 مليون فلسطيني حتى نهاية عام 2016، من بينهم مليوني شخص بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية. وتتعرض الغالبية العظمى من الفلسطينيين الذين بحاجة الى المساعدة، إلى الصراع والعنف والتهجير وتقييد سبل الوصول إلى سبل كسب الرزق أو الحصول على الخدمات الأساسية مثل المياه والرعاية الصحية والمأوى والتعليم. ولتمويل مجموعة من التدخلات لتلبية هذه الاحتياجات، طالبت خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2017 في الأرض الفلسطينية المحتلة، التي أطلقت في ديسمبر / كانون الأول 2016، بمبلغ 547 مليون دولار أمريكي.

وكما هو الحال في السنوات السابقة، يتمحور تقرير النظرة العامة على الأوضاع الإنسانية لعام 2016 حول المخاوف الرئيسية وأولويات الدعوة والمناصرة التي وضعها الشركاء العاملين في المجال الإنساني في الأرض الفلسطينية المحتلة، وهي؛ الحياة والحرية والأمن، والتي تشمل الخسائر البشرية الفلسطينية والإسرائيلية من العنف المرتبط بالنزاعات وعنف المستوطنين واعتقال الفلسطينيين؛ والتهجير القسري، الذي يحرّكه تصعيد الأعمال القتالية في قطاع غزة وفرض ظروف بيئية قسرية جراء السياسات والممارسات الإسرائيلية في الضفة الغربية؛ وحرية الوصول والتنقل، التي تركز على القيود المادية والإدارية المفروضة على حركة السكان الفلسطينيين ونقل البضائع الفلسطينية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة؛ والحيز الإنساني، الذي يتناول بالتفصيل العقبات التي تحدّ من وصول الأفراد والمواد اللازمة للمشاريع الإنسانية. ويتناول التقرير جميع جوانب المساءلة، وهي موضوع شامل لعدة قطاعات، وهو أمر أساسي للحد من الضعف في المستقبل.

© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مياه بحر ملوثة، شاطئ غزة، حزيران/يونيو 2016

نظرة عامة

الحياة، والحرية والأمن

لا يزال المدنيون الفلسطينيون في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة معرضّون لمخاطر تهدد حياتهم وأمنهم الجسدي وحريتهم بسبب العنف المرتبط بالصراع إلى جانب السياسات والممارسات المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، والذي هو الآن في عامه الخمسين. ظلّ وقف إطلاق النار في عام 2014 ساري النفاذ إلى حد كبير في قطاع غزة، حيث انعكس في انخفاض عدد الإصابات بين الفلسطينيين نسبيا، ولعدم وقوع أي إصابات بين الإسرائيليين. وفي الضفة الغربية، استمر العنف الذي اندلع في أواخر عام 2015 على مستوى منخفض. وبالمجمل، انخفض عدد القتلى الفلسطينيين بسبب أعمال العنف المرتبطة بالصراع في الأرض الفلسطينية المحتلة وإسرائيل بنسبة 37 بالمائة مقارنة مع عام 2015 (107 مقابل 169)؛ وكان الانخفاض في نسبة القتلى الإسرائيليين 48 بالمائة. وقد انخفضت نسبة الإصابات بين الفلسطينيين إلى ما يقرب من 80 بالمائة مقارنة مع عام 2015 (3,247 مقابل 15,477) مع ما يقرب من 95 بالمائة من الإصابات التي سجّلت في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. وبالرغم من الاعتبارات الأمنية، لا تزال هناك مخاوف بشأن احتمال الاستخدام المفرط للقوة والمزيد من عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء التي تنفّذها القوات الإسرائيلية في ردّها على هجمات فلسطينية محددة أو هجمات مشتبه بها، وخاصة بعد ازالة التهديد في المكان.[1] ان المسائلة ضرورية لضمان العدالة للضحايا ولمنع الانتهاكات في المستقبل.

التهجير القسري

تجري عمليات التهجير القسري والطرد للفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة في سياق الاحتلال الإسرائيلي المتواصل، بالإضافة إلى الموجات المتكررة للعنف في قطاع غزة، حيث بقي ما يقرب من 47,000 شخص مهجرين في نهاية عام 2016 جراء الأعمال القتالية في عام 2014. ويواجه العديد من الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية خطر التهجير و/أو الترحيل القسري بسبب البيئة القسرية الناجمة عن السياسات والممارسات الإسرائيلية، والتي تخلق ضغوطا على السكان ليتركوا مجتمعاتهم. وتشمل هذه الممارسات عمليات هدم أو التهديد بهدم المنازل والمدارس والمبان التي تستخدم لمصادر الرزق لعدم وجود تراخيص بناء، والتي يكاد يكون من المستحيل الحصول عليها؛ المخططات التي تهدف إلى نقل المجتمعات البدوية الفلسطينية إلى بلدات حضرية؛ القيود المفروضة على إمكانية الوصول إلى الموارد الطبيعية؛ الحرمان من البنية التحتية للخدمات الأساسية؛ وانعدام الإقامة الآمنة، من بين أمور أخرى.وتنفّذ هذه الممارسات كستار لتوسّع المستوطنات الإسرائيلية.

القيود المفروضة على حركة التنقل والوصول

تقيّد إسرائيل تحت ذريعة الاعتبارات الأمنية، تنقل الفلسطينيين داخل الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التنقّل بين قطاع غزة والضفة الغربية، مستخدمة مجموعة من المعيقات المادية (مثل الجدار والحواجز) وقيود بيروقراطية (وخاصة التصاريح)، وتخصيص مناطق معينة كمناطق مغلقة أو مقيد الوصول إليها. وعلى الرغم من التسهيلات الأخيرة، الا ان هذه القيود مجتمعة، تعيق حركة وإمكانية الوصول إلى الخدمات والموارد، وتعطّل الحياة العائلية والاجتماعية، وتقوّض سبل العيش، وتضاعف من تجزئة الأرض الفلسطينية المحتلة. وكان عدد الفلسطينيين الذين سمحت لهم السلطات الإسرائيلية بالخروج من غزة، والذي ارتفع بعد الأعمال القتالية في عام 2014، آخذا في الانخفاض منذ النصف الثاني من عام 2016، رغم ارتفاع حجم الإنتاج الذي يخرج من غزة بشكل كبير منذ أواخر عام 2014. وقد تفاقمت عزلة غزة منذ عام 2014 بسبب إغلاق مصر لمعبر رفح، والذي ترك، إلى جانب القيود المفروضة على المعابر التي تسيطر

الحيز الإنساني

استمرت المنظمات الإنسانية في عام 2016 في مواجهة مجموعة من العقبات التي تفرضها السلطات الإسرائيلية. وتشمل هذه العقبات قيودا مادية وإدارية على حركة تنقّل وإمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني، وخاصة الموظفين المحليين؛ وقيودا على نقل المواد المطلوبة للمشاريع الإنسانية؛ وقيودا على تنفيذ المشاريع التي تشمل البناء، والتوسع أو إعادة تأهيل البنية التحتية في قطاع غزة والمنطقة (ج). أعاقت مثل هذه العقبات قدرة المنظمات الإنسانية على تقديم المساعدات والحماية للفلسطينيين في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة. وكذلك أعيقت العمليات الإنسانية في غزة بالمعيقات المفروضة بفعل منع الاتصال بسلطات حماس، بالإضافة إلى الإغلاق الطويل الأمد لمعبر رفح مع مصر والانقسام الداخلي الفلسطيني المستمر.

الحياة، الحرية والأمن

قطاع غزة

ظلّت الإصابات المرتبطة بالصراع في غزة منخفضة نسبيا في عام 2016، الأدنى منذ عام 2000، بالرغم من استمرار انعدام الأمن المتفشي والتهديد بالعنف. وقتلت القوات الإسرائيلية ثمانية فلسطينيين (جميعم مدنيين)، من بينهم اربعة أطفال، ويرجع ذلك إلى حوادث في المناطق المقيد الوصول اليها، حيث ان معظم الإصابات حدثت خلال المظاهرات، (6) والضربات الجوية (2). وكانت الإصابات أقل بكثير عند 210 مقابل 1,424 إصابة سجّلت في عام 2015. و وفقا لمصادر إسرائيلية، كان هناك أيضا انخفاضا في عدد الصواريخ التي أطلقتها الجماعات الفلسطينية المسلحة من غزة باتجاه إسرائيل، 15 مقابل 25 في عام 2015، ولم تسجل إصابات إسرائيلية أو أضرار جسيمة.[2] ويواصل فريق الحماية تحديد المساءلة عن الانتهاكات من جانب جميع الأطراف خلال الأعمال القتالية في غزة في عام 2014، وعن الانتهاكات حول التنفيذ اليومي للقيود في المناطق المقيدة الوصول كأولوية عاجلة.

عدد القتلى الفلسطينيين جراء الصراع في غزة

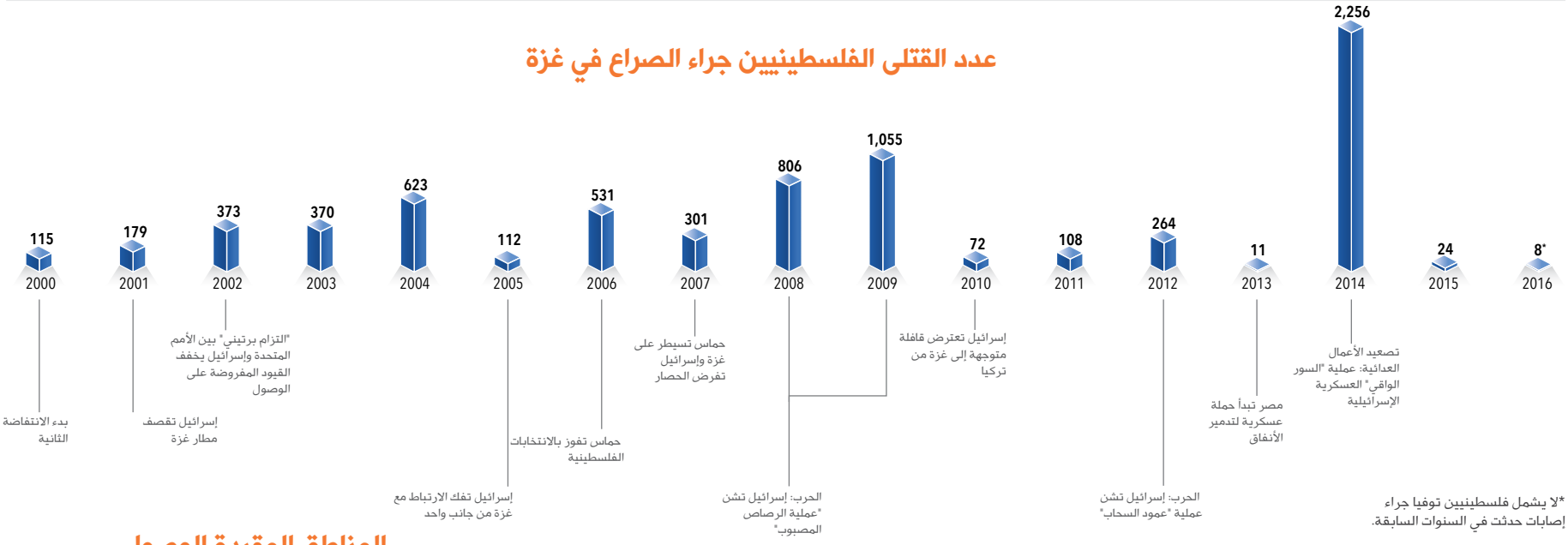

*لا يشمل فلسطينيين توفيا جراء إصابات حدثت في السنوات السابقة.

إصابات فلسطينية حسب السلاح

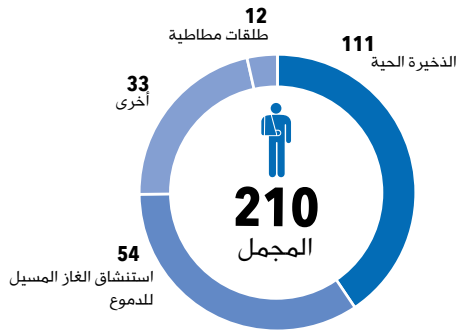

مخلفات الحرب المتفجرة*

على الرغم من أن ما يقرب من 4,000 مادة من مخلفات الحرب المتفجرة قد تمت إزالتها منذ الأعمال القتالية في عام 2014،[3] ما زالت مخلفات الحرب المتفجرة المشتبه بها في جميع أنحاء غزة، ومعظمها على شكل قنابل الطائرات غير المنفجرة، وقذائف الدبابات، وذخائر أخرى، بين أنقاض المباني المدمرة أو مدفونة تحت سطح الأرض. ولا تزال مخلفات الحرب المتفجرة تشكّل تهديدا خطيرا لحياة السكان وسلامتهم الجسدية، وتعيق كذلك التنظيف وإعادة بناء المساكن والبنية التحتية الهامة.

*الضحايا الناتجة عن مخلفات الحرب غير المتفجرة غير مشمولة في الإجماليات المذكورة في مكان آخر في هذا القسم

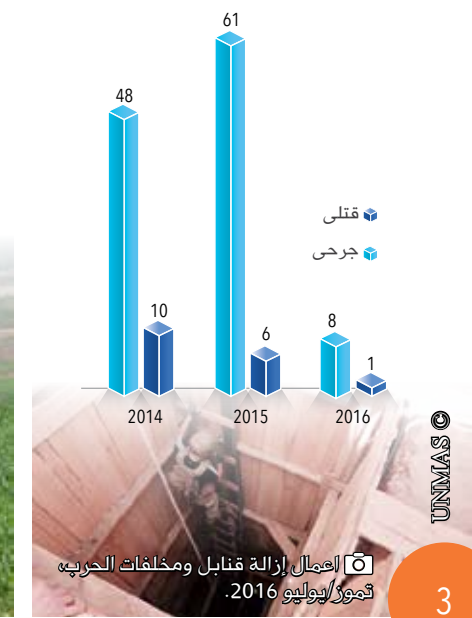

أعمال إزالة قنابل ومخلفات الحرب تموز/يوليو 2016.

المناطق المقيدة الوصول

استمرت إسرائيل في فرض منطقة عازلة في البر على مسافة 300 متر من السياج الحدودي بين غزة وإسرائيل، وذلك من خلال إطلاق النار المباشر أو غير المباشر على أي شخص يتواجد أو يقترب من هذه المنطقة، متذرّعة بمخاوف متعلقة بإطلاق الصواريخ وحفر الأنفاق. واستمر الصيادون كذلك في التعرض للضرر نتيجة حوادث إطلاق النار والمصادرة في سياق قيام البحرية الإسرائيلية بفرض القيود على الوصول في البحر.

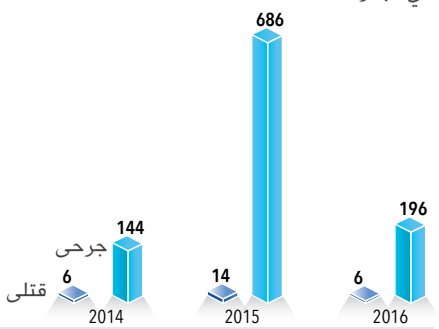

المساءلة

لا تزال المساءلة عن انتهاكات القانون الدولي خلال الأعمال القتالية بعيدة المنال. فقد فتحت السلطات الإسرائيلية 31 تحقيقا جنائيا، من ضمنها 13 تحقيقا على الأقل قد تمّ اغلاقه دون اتخاذ الإجراءات وأسفر تحقيقا واحدا عن توجيه الاتهام إلى ثلاثة جنود في قضية نهب. وقد واجهت المنظمات الفلسطينية التي رفعت القضايا إلى المحافل القضائية الدولية قيودا وأبلغت عن تهديدات مجهولة المصدر. من جانبها، لم تعلن السلطات الفلسطينية عن أي تحقيق ذي مغزى في الانتهاكات المزعومة. ان حالة الإفلات من العقوبة تحرم الضحايا والناجين من العدالة والإنصاف الذي يستحقونه، ويمنع ردع الانتهاكات في المستقبل.[4]

المسائلة من جهة السلطات الفلسطينية		المسائلة من جهة السلطات الإسرائيلية	
0 تحقيقا جنائيا		31 تحقيقا جنائيا	~360 حادث انتهاك للقانون الإنساني الدولي
0 حالة إدانة		0 حالة إدانة	1 حادث أدى إلى تقديم لائحة اتهام

الضحايا الفلسطينيين في غزة 2016

صورة من الأرشيف: صيادي السمك في غزة 2011.

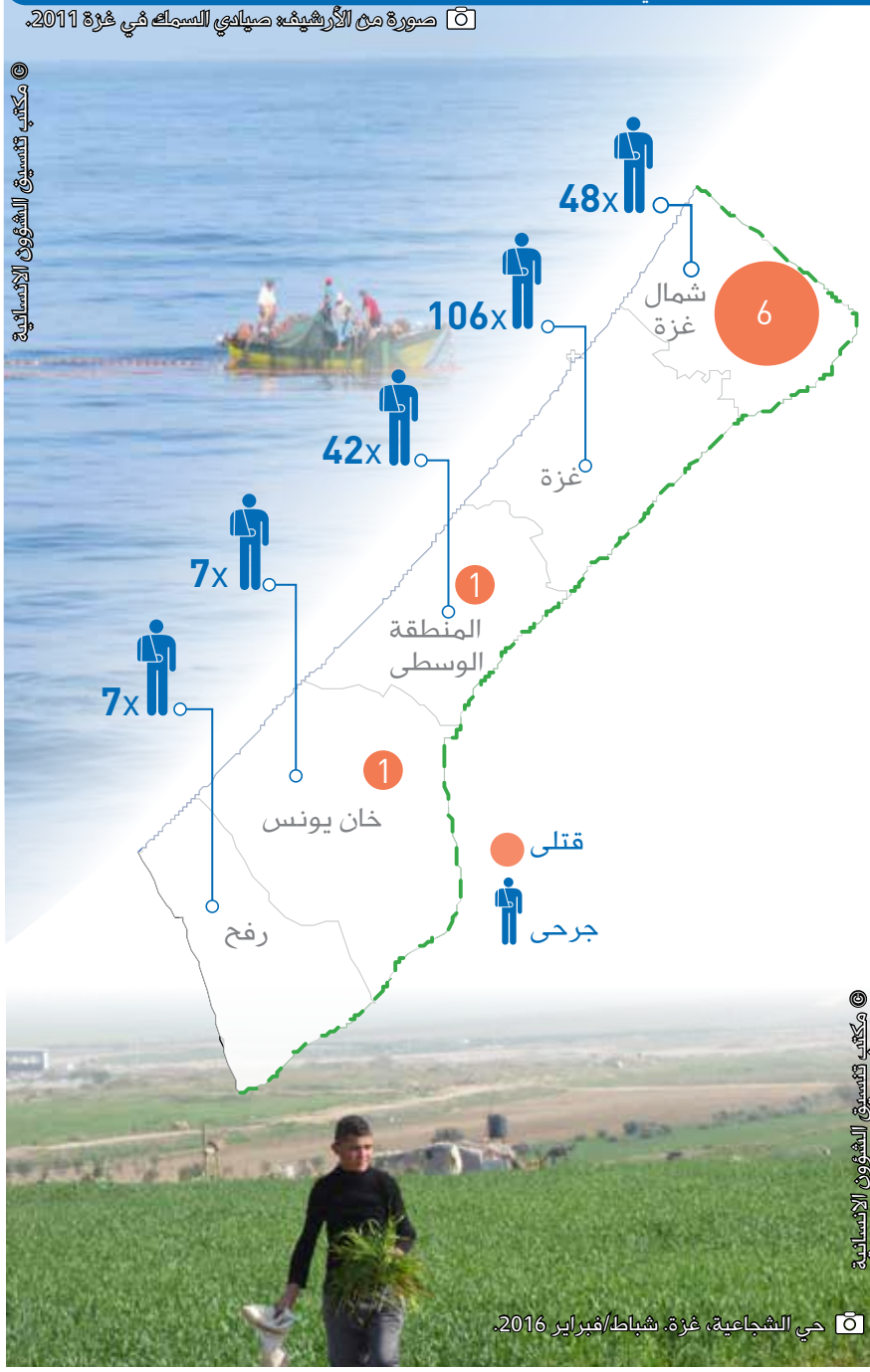

© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

حي الشجاعية، غزة. شباط/فبراير 2016.

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

وفي الضفة الغربية، استمر العنف الذي اندلع في أواخر عام 2015 على مستوى منخفض، وتميّز بهجمات نفّذها شباب فلسطينيون غير منتمين سياسيا ضد القوات الإسرائيلية والمدنيين الإسرائيليين. وكان هناك انخفاض بنسبة 31 بالمائة تقريبا في عدد الفلسطينيين الذين قتلوا في عام 2016 في أعمال العنف المرتبطة بالصراع في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مقارنة مع عام 2015. وانخفضت الإصابات الفلسطينية بنسبة 80 بالمائة تقريبا مقارنة مع عام 2015، وغالبيتها وقعت خلال الاشتباكات، والمظاهرات، وعمليات التفتيش والاعتقال. وقتل 13 إسرائيليا وأصيب 210 آخرين مقابل 25 و304 على التوالي في عام 2015 في الضفة الغربية وإسرائيل. وتستمر المخاوف بشأن استخدام القوات الإسرائيلية للقوة المفرطة،[5] سواء في سياق الاشتباكات أو ردا على الهجمات الفلسطينية، بما في ذلك الحالات التي قتل فيها الجناة والجناة المزعومون في الموقع على يد القوات الإسرائيلية.[6]

القتلى الفلسطينيين

قتل 99 فلسطينيا في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وإسرائيل في عام 2016 في سياق الهجمات/الهجمات المزعومة، والمظاهرات والاشتباكات. وكان من بين هؤلاء 80 من الجناة أو الجناة المزعومين الذين ارتكبوا هجمات أو حاولوا ارتكاب هجمات ضد الإسرائيليين. قتلت القوات الإسرائيلية والمستوطنون 33 طفلا خلال العام في الضفة الغربية وإسرائيل، مقابل 31 طفلا في عام 2015: من بينهم 26 كانوا متورطين في هجمات أو هجمات مزعومة. وحتى نهاية عام 2016، ظلت السلطات الإسرائيلية تحتجز جثث تسعة مهاجمين مزعومين.[7]

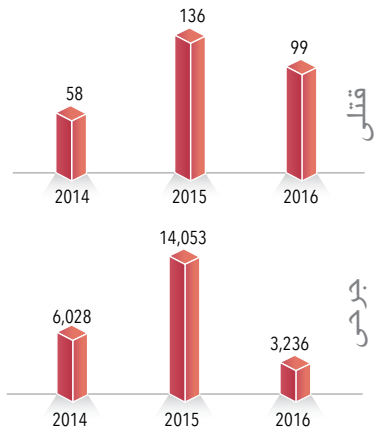

إصابات فلسطينية

انخفض عدد الإصابات بين الفلسطينيين على يد القوات الإسرائيلية في عام 2016 بنسبة 77 بالمائة مقارنة مع عام 2015. وقعت غالبيتها خلال الاشتباكات التي اندلعت أثناء الاحتجاجات وعمليات التفتيش والاعتقال، ونتجت بشكل رئيسي عن استنشاق الغاز المسيل للدموع الذي يتطلب علاجا طبيا (59بالمائة)؛ والمطاط، والرصاص المغلف بالمطاط أو العيارات الإسفنجية (19 بالمائة). وبلغت نسبة الإصابات الناجمة عن الذخيرة الحية 14 بالمائة مقابل 10 بالمائة في عام 2015، بما في ذلك الحالات التي أدّت إلى عجز لمدى الحياة، مما أثار مخاوف بشأن استخدام الأسلحة النارية بخلاف المعايير المتعارف عليها في القانون الدولي.[8]

إصابات فلسطينية حسب السلاح

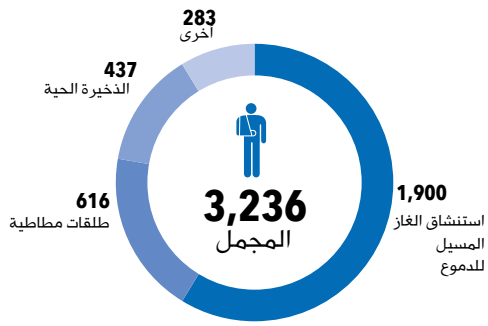

القتلى الإسرائيليين بحسب نوع الهجوم

قتل تسعة مدنيين وأربعة من أفراد القوات الإسرائيلية[9] في عام 2016 في هجمات نفّذها فلسطينيون، منها ثمانية في الضفة الغربية وخمسة في إسرائيل، مقابل 25 إسرائيليا قتلوا بالمجمل في عام 2015.[10] وكان من بين القتلى المدنيين الإسرائيليين في عام 2016، أربعة نساء.

هجمات إطلاق نار	9
هجمات طعن	3
هجمات إطلاق نار وطعن معا	1

الضحايا الفلسطينيين حسب المحافظة 2016

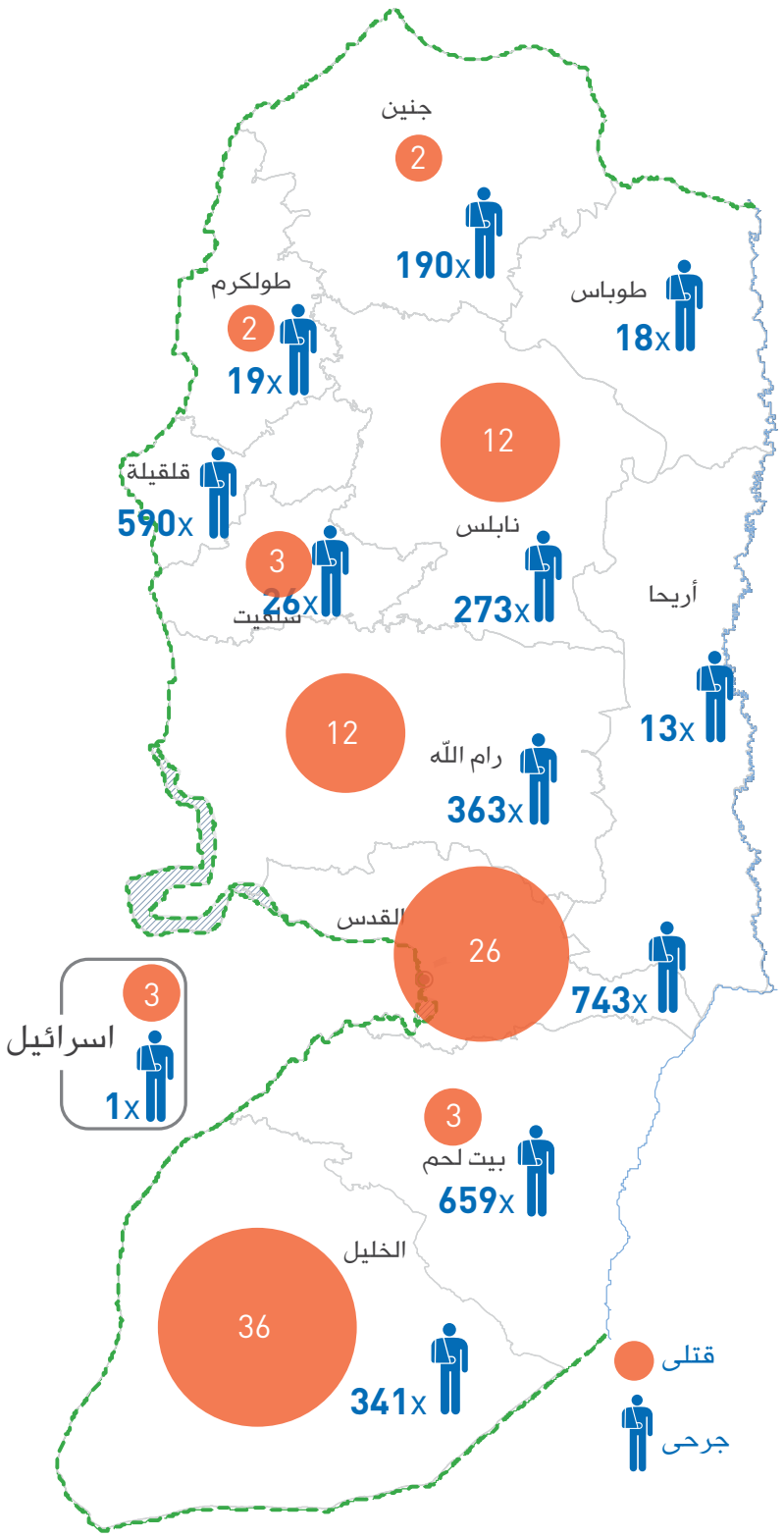

القتلى الفلسطينيين حسب الجنس في عام 2016

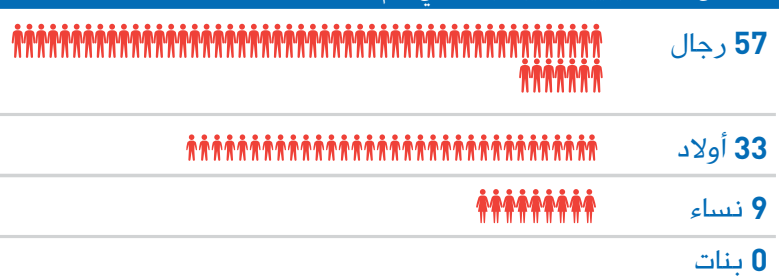

عنف على يد المستوطنين الإسرائيليين

انخفض عدد حوادث عنف المستوطنين التي أسفرت عن إصابات فلسطينية أو أضرار بالممتلكات في عام 2016 للسنة الثالثة على التوالي. وحدث الانخفاض الأخير في سياق التدابير الوقائية الإضافية التي اعتمدتها السلطات الإسرائيلية، رغم أن هناك مخاوف بشأن عدم المساءلة حول الشكاوى المسجلة.[11]

أشجار تم تخريبها في قرية ترمسعيا، حزيران/يوليو 2016.
© مكتب تنسيق الشؤون الانسانية

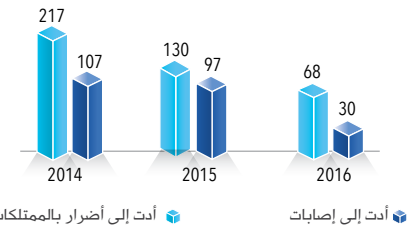

*الحوادث التي نجمت عن إصابات واضرار بالممتلكات قد أدرجت تحت الحوادث الناجمة عن إصابات فقط.

تخريب الأشجار في الحوادث المرتبطة بالمستوطنين

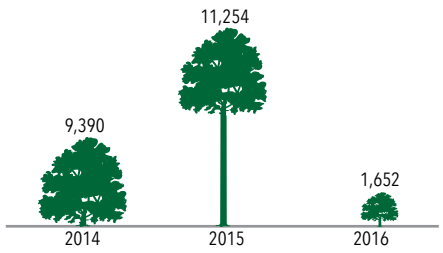

الاعتقالات

كان هناك 5,988 فلسطينيا تحتجزهم مصلحة السجون الإسرائيلية لأسباب أمنية حتى آب/أغسطس 2016، مقابل 6,066 في نهاية عام 2015.[12] وكان 644 فلسطينيا، من بينهم امرأة وعشرة قاصرين، معتقلين إداريا دون تهمة أو محاكمة، مقابل 584 في نهاية عام 2015.[13] وكان 319 طفلا فلسطينيا معتقلين في السجون الإسرائيلية في نهاية آب/أغسطس 2016، من بينهم عشرة معتقلين إداريا، مقابل 428 طفلا في نهاية عام 2015.[14] وبلغ المتوسط السنوي لعدد الأطفال الذين تم اعتقالهم في القدس الشرقية 700 طفلا على مدى السنوات الثلاث الماضية، بما في ذلك الاعتقال الإداري، بالإضافة إلى أولئك الذين خضعوا للإقامة الجبرية.[15]

الاعتقالات بالمعدل الشهري

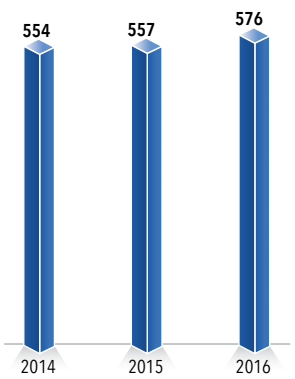

اتجاهات رئيسية في

التهجير القسري

قطاع غزة

إنّ السبب الرئيسي للتهجير القسري في قطاع غزة هو اندلاع الأعمال القتالية المتكررة بين إسرائيل والمجموعات الفلسطينية المسلحة، ومنها الصراع الذي وقع في تموز/ يوليو - آب/ أغسطس 2014 والذي أدى إلى أعلى معدل من التهجير الداخلي منذ عام 1967. ونظرا لصمود اتفاقية وقف إطلاق النار التي تمّ التوصل إليها في آب/أغسطس 2014 لم تحدث أي عملية تهجير جديدة خلال عام 2016. وما زال ما يقدر بحوالي 9,000 أسرة (47,200 شخص) مهجرة عند نهاية عام 2016، أي أقل مما يقرب من 16,000 أسرة (90,000 شخص) في بداية العام. وما زالتمعظم الأسر المهجرة معتمدة على مساعدات المأوى المؤقت التي تقدمها المنظمات الإنسانية.

تقييم نهائي لأضرار المنازل نتيجة الأعمال العدائية 2014

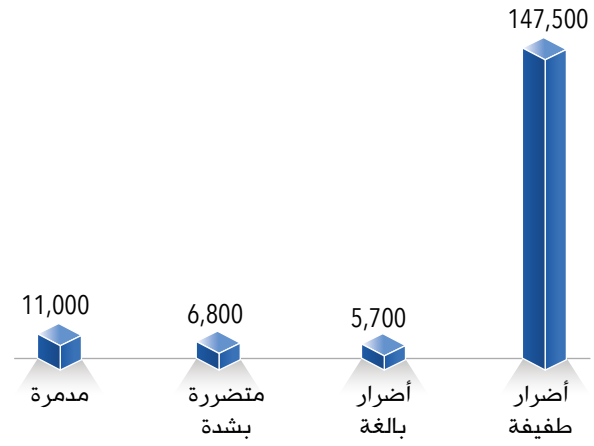

© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

صورة من الأرشيف: بيت مهدم في خانيونس، شباط/فبراير 2015.

معيقات إعادة الإعمار

رغم أن آلية إعادة إعمار غزة قد سهّلت دخول مواد البناء الهامة الخاضعة للمراقبة، إلا أن كمية الأسمنت التي سمح بها خلال عام 2016 لم تكن كافية لتلبية الاحتياجات المتزايدة لإعادة الإعمار، مما أدى إلى تأخيرات في إعادة البناء وإطالة أمد التهجير. تم إعادة بناء ما يقرب من 2,474 (22 بالمائة) من الـ 11,000 وحدة سكنية التي دمرت بالكامل في الأعمال القتالية في عام 2014 مع نهاية عام 2016، ويجري بناء 25 بالمائة أخرى، ولكن لا تزال هناك فجوة في التمويل لـ 37 بالمائة. وقد تمّ إصلاح 87,220 (54 بالمائة) من المنازل البالغ عددها 147,500 منزلا، والتي تعرّضت لدرجات متفاوتة من الضرر، والعمل ما زال جاريا على تسعة بالمائةمن المنازل، وتبقى فجوة في التمويل لـ 37 بالمائة.[16] كما تأخرت الحلول الدائمة للأسر النازحة نتيجة لبطء الوصول إلى الأموال وانعدام المساعدة لإنهاء التهجير، مثل الدعم التقني، والتخطيط وقضايا ملكية الأراضي داخل الأرض الفلسطينية. وبالإضافة إلى ذلك، فاقم النقص المزمن في المساكن والوضع الاقتصادي المتردي المخاوف بشأن توفير حماية المأوى الكافية للأسر الضعيفة بشدة.

وضع إعادة الإعمار للمنازل المدمرة

© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

مساكن مؤقتة، حي الشجاعية في مدينة غزة، أيار/مايو 2016.

الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية

تساهم عمليات الهدم في الضفة الغربية-إلى جانب مجموعة واسعة من الممارسات والسياسات الإسرائيلية الرسمية الأخرى- في خلق بيئة قسرية تؤدي إلى التهجير القسري وخطر الترحيل القسري، وخاصة في المنطقة (ج)، والقدس الشرقية، وH2 الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في الخليل. وسجّل عام 2016 أعلى عدد من المباني المملوكة للفلسطينيين هدمت أو تم الاستيلاء عليها في جميع أنحاء الضفة الغربية منذ أن بدأ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية بتسجيل هذا الاتجاه في عام 2009. وقد تعرض 1,094 مبنى للهدم مما أدى الى تهجير 1,601 شخصا، من بينهم 759 طفلا. وكانت الأغلبية الساحقة بسبب عدم وجود تراخيص للبناء، وخاصة في المنطقة (ج): يقاسي عشرات الآلاف من الفلسطينيين في المنطقة (ج) الخوف وانعدام الأمن بسبب أوامر هدم نهائية ضد مبانيهم تصل إلى ما يقرب من 12,500. [17] كما أن عدد المباني المموّلة من المانحين والمساعدات الإنسانية، والتي هدمت أو صودرت في عام 2016 لم يسبق له مثيل أيضا. (انظر قسم الحيز الإنساني). واستمرت عمليات الهدم العقابية التي استهدفت منازل أسر منفّذي الهجمات ضد الإسرائيليين في عام 2016، وكذلك الإجراءات القانونية التي تستخدمها مجموعات المستوطنين ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية لطردهم من منازلهم.

عمليات هدم بسبب انعدام تراخيص البناء

إن نظام التخطيط التقييدي والتمييزي من العناصر الرئيسية في خلق البيئة القسرية، الذي يجعل من المستحيل عمليا على الفلسطينيين الحصول على تصاريح البناء الإسرائيلية اللازمة. وفي المنطقة (ج)، أقل من 1 بالمائة من الاراضي تمّ تخطيطه للبناء الفلسطيني. وقد تمّ حتى الآن إعداد 110 مخططا محليا لـ 119 مجتمعا محليا في المنطقة (ج)، والتي من شأنها أن تعزز إلى حد كبير قدرة سكان المجتمع المحلي على الحصول على تراخيص البناء في حال تمت الموافقة عليها. ولكن، وافقت الإدارة المدنية الإسرائيلية على ثلاثة مخططات فقط من أصل الـ 95 التي تم تقديمها. [18] وكان هناك، خلال النصف الأول من عام 2016، 428 طلبا للحصول على تراخيص بناء في المجتمعات الفلسطينية في المنطقة (ج)، منها 391 طلبا (91 بالمائة) تم رفضها. وأفادت التقارير أن غالبية الطلبات الـ 37 التي تمت الموافقة عليها أصدرتها السلطات الإسرائيلية بشكل مستقل لأحد مواقع "إعادة التوطين" المخططة للمجتمعات البدوية الفلسطينية بدلا من الاستجابة للطلب الفلسطيني. [19]

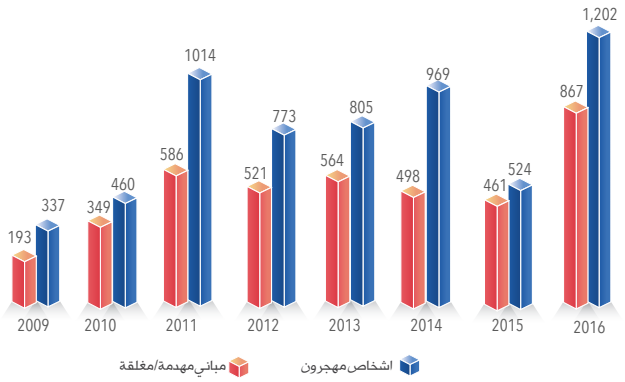

القدس الشرقية: عمليات هدم بسبب انعدام تراخيص البناء

13 بالمائة فقط من المنطقة البلدية في القدس الشرقية مخصّصة للبناء الفلسطيني، ومعظمها مبني عليها بالفعل. ويعيش ما يصل إلى ثلث الفلسطينيين في القدس الشرقية في منازل غير مرخصة ويواجهون خطر الهدم والتهجير. وفي عام 2016، سجّلت القدس الشرقية أعلى عدد من عمليات الهدم منذ عام 2000.

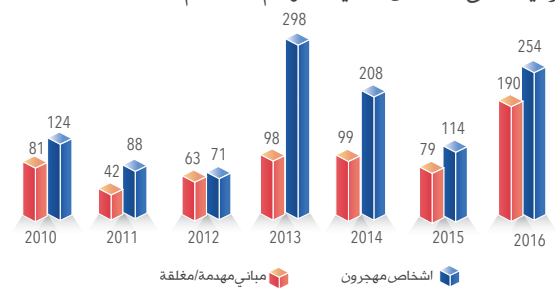

عمليات الهدم في الضفة الغربية في 2016

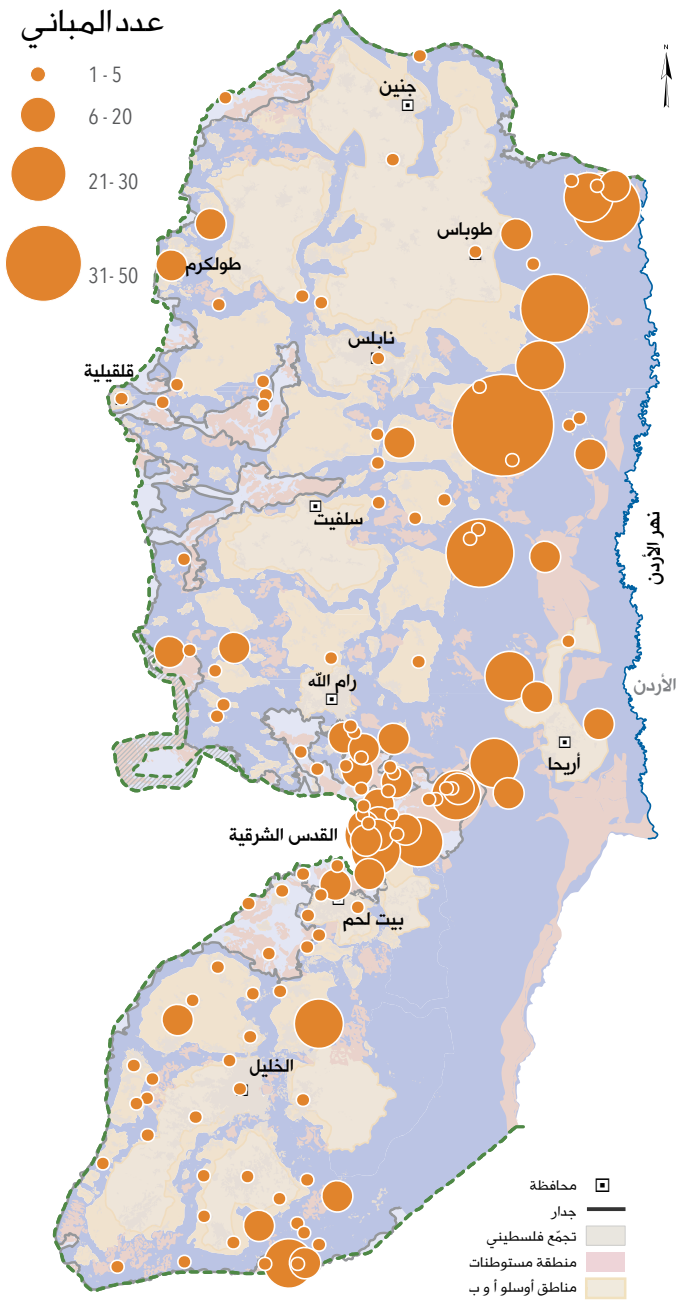

عمليات هدم عقابية وإغلاقات

استمرت السلطات الإسرائيلية خلال عام 2016 في هدم أو إغلاق المباني السكنية على أساس عقابي. وتستهدف هذه الممارسة منازل أسر منفّذي الهجمات ضد الإسرائيليين، بمن فيهم الذين قتلوا خلال الهجمات. [20] وقد استأنفت السلطات الإسرائيلية هذه الممارسة في أواسط عام 2014، بعد توقف كامل تقريبا خلال السنوات التسع التي سبقت ذلك، ووسّعت نطاق تطبيقها منذ تشرين الأول/أكتوبر 2015، مشيرة إلى ضرورة ردع المهاجمين الفلسطينيين. وفي العديد من الحالات، دمّرت أيضا الشقق المتاخمة لتلك المباني المستهدفة أو أصيبت بأضرار جسيمة وهجّر سكانها (مشمولين في المجموع).

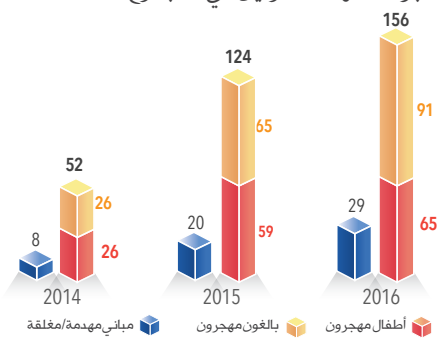

مجتمعات رعوية معرضة لخطر الترحيل القسري بسبب خطط "إعادة التوطين"

تتعرّض معظم المجتمعات البدوية والرعوية في المنطقة (ج) (يقدّر مجموع السكان بـ 30,000) لخطر الترحيل القسري بسبب بيئة قسرية تشمل ما يلي: تدمير وخطر تدمير المنازل، والمدارس وملاجئ الحيوانات على أساس عدم وجود تراخيص للبناء؛ والقيود المفروضة على الوصول إلى أراضي الرعي؛ وانعدام البنية التحتية الأساسية؛ والتخويف والهجمات التي يشنّها المستوطنون الإسرائيليون. [21] وفي بعض المناطق، قدّمت السلطات الإسرائيلية خططا واضحة لإزالة المجتمعات المحلية من مواقعها الحالية. [22]

تدريبات عسكرية

أصبح التهجير المؤقت لمجتمعات بأكملها القاطنة في مناطق تسمى "مناطق إطلاق النار" في سياق التدريبات العسكرية منهجيا في السنوات الأخيرة. وعلى الرغم من حظر الدخول بموجب أمر عسكري، هناك ما لا يقل عن 38 مجتمعا رعويا مع أكثر من 6,200 مواطن يقيمون حاليا في "مناطق إطلاق النار"، والتي تغطي حوالي 18 بالمائة من الضفة الغربية، أو 30 بالمائة من المنطقة (ج). [23] كانت العديد من هذه المجتمعات موجودة في هذه المناطق قبل أن يتم تصنيفها على أنها مناطق مغلقة خلال سبعينات القرن الماضي.

حوادث التهجير المؤقت بسبب التدريب العسكري

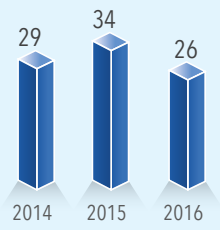

استيلاء المستوطنين على ممتلكات فلسطينية في القدس الشرقية

في أعقاب تنفيذ أوامر الإخلاء والمراجعة القضائية، استمر المستوطنون الإسرائيليون في عام 2016 بالاستيلاء على منازل الفلسطينيين في القدس الشرقية. وتشير الدراسة التي أجراها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2016 إلى أن 180 أسرة فلسطينية على الأقل في القدس الشرقية لديها قضايا إخلاء تم رفعها ضدهم، وغالبية هذه الحالات بادرت بها منظمات استيطانية. ويسمح القانون الإسرائيلي للأفراد والمنظمات الإسرائيلية باتخاذ إجراءات للمطالبة بالأراضي والممتلكات التي كانوا يمتلكونها في القدس الشرقية قبل قيام دولة إسرائيل، في حين أن معظم الفلسطينيين غير قادرين على فعل نفس الشيء فيما يتعلق بالأراضي والممتلكات الموجودة داخل إسرائيل.

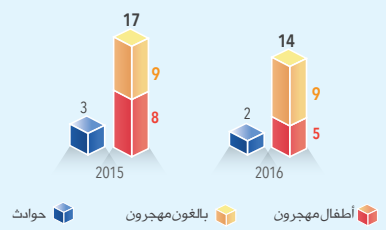

القيود المفروضة على التنقل والوصول

قطاع غزة

فرضت إسرائيل في حزيران/يونيو 2007، وبعد سيطرة حماس على غزة، حصارا برياً، وبحرياً وجوياً، مما أدى إلى تشديد القيود المفروضة سابقا على تسويق السلع في الضفة الغربية وإسرائيل؛ وعلى استيراد بعض السلع؛ وعلى وصول الناس إلى الأراضي الزراعية ومياه الصيد. وتفيد السلطات الإسرائيلية أن القيود المفروضة على الوصول في قطاع غزة هي إجراءات أمنية لمجابهة سلسلة من التهديدات، بما في ذلك تهريب الأسلحة، وإطلاق الصواريخ، وحفر الأنفاق الهجومية.[24] ازدادت الواردات منذ الأعمال القتالية في عام 2014، حيث سجّل عام 2016 أعلى كمية منذ فرض الحصار في عام 2007. ولكن، لا زالت القيود المفروضة على دخول السلع التي تعتبر ذات استخدام عسكري - مدني "مزدوج" تعيق تقديم الخدمات الأساسية والجهود المبذولة لتلبية احتياجات الإسكان الحرجة. ويحظر مرور الفلسطينيين من وإلى غزة، مع استثناءات لفئات معينة - رجال الأعمال، والمرضى، وموظفي المنظمات الدولية - الذين عليهم التقدم بطلب للحصول على تصريح من السلطات الإسرائيلية: انخفض عدد الذين يسمح لهم بالمغادرة منذ النصف الثاني من عام 2016. وتفاقم الوضع بسبب الانقسام الداخلي الفلسطيني المستمر والقيود التي تفرضها السلطات المصرية على معبر رفح.

المناطق المقيد الوصول إليها

واصلت القوات الإسرائيلية، متذرعة باعتبارات أمنية، من بينها إطلاق الصواريخ، وحفر الأنفاق، وقدرة حماس البحرية، فرض منطقة عازلة في البر والبحر يطلق عليها اسم "المناطق المقيد الوصول إليها"، بواسطة إطلاق الذخيرة الحية وإجراءات أخرى. في البر، ظلّ نطاق الأراضي المسموح الوصول إليها غير واضح: وتعتبر المناطق التي تبعد عن مسافة 300 متر عن السياج الفاصل مناطق "حرام" يحظر على الفلسطينيين دخولها، في حين أنّ المناطق التي تبعد عن السياج 1,000 متر تعتبر مناطق عالية الخطورة مما لا يشجع على فلاحة الأراضي ومشاريع المراعي والبنية التحتية. ووسعت السلطات الإسرائيلية في نيسان/أبريل 2016 منطقة الصيد على طول ساحل غزة الجنوبي من ستة إلى تسعة أميال بحرية، إلا أنه أعيد فرض حد الستة أميال بحرية في حزيران/يونيو على طول الساحل بأكمله، أي أقل من ثلث الـ 20 ميل بحري المتفق عليها في اتفاقات أوسلو.

© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
معبر رفح، شباط/فبراير 2016.

معبر رفح

أغلقت السلطات المصرية معبر رفح على نطاق كبير، بما في ذلك أمام المساعدات الإنسانية، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2014 متذرعة بالمخاوف الأمنية.. وهنالك أكثر من 20,000 شخصا، من ضمنهم حالات إنسانية، مسجّلين للمرور عبر المعبر. وقبل الإغلاق عام 2014، سافر أكثر من 4،000 من سكان غزة إلى مصر لأسباب مرتبطة بالصحة. وسمحت السلطات المصرية في عام 2016 لـ 1,713 مريضا فقط بعبور رفح للحصول على الرعاية الصحية

التنقل عبر معبر رفح

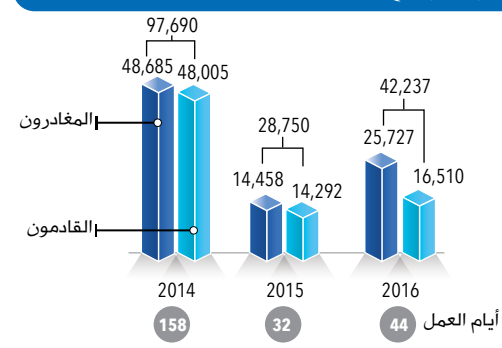

© مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية
معبر ايرز، نيسان/ابريل 2016.

معبر إيرز

خلال عام 2016، استمر الارتفاع بعدد الفلسطينيين المسموح لهم بمغادرة غزة عبر معبر إيرز، والذي بدأ بعد الأعمال القتالية في عام 2014، ولكنه تراجع في النصف الثاني من العام. وسجّل عام 2016 انخفاضا بنسبة 13 بالمائة مقارنة مع عام 2015، بما في ذلك انخفاضا بنسبة 16 بالمائة بالنسبة لرجال الأعمال.[25] وكان هناك زيادة بنسبة اربعة بالمائة في العدد الإجمالي للمرضى المسموح لهم بالعبور عبر معبر إيرز، ولكن انخفاض في معدل الموافقة العام، 64 بالمائة مقابل 77 بالمائة في عام 2015. وفي المتوسط، خرج ما يقرب من 517 فلسطينيا من غزة عبر إسرائيل كل يوم في عام 2016، [26] أي أقل من اثنين بالمائة من الـ 26,000 شخص الذين خرجوا يوميا في عام 2000، قبل الانتفاضة الثانية.

الدخول إلى إسرائيل

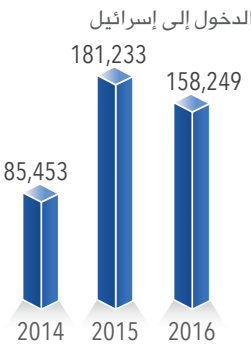

الواردات/وحركة النقل إلى غزة (شاحنات)*

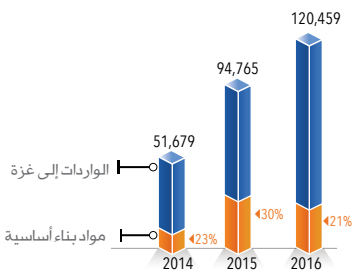

*لا يشمل الوقود

الصادرات/النقل من غزة (شاحنة)

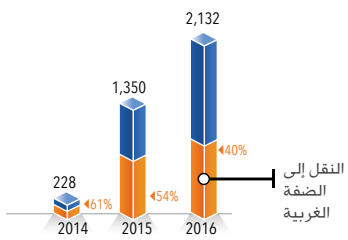

معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم)

الواردات: في عام 2016، كان هناك ارتفاعا بنسبة 27٪ في مقابل عام 2015؛ وسجّل عام 2015 بدوره زيادة بنسبة 83 بالمائة مقابل عام 2014. وكذلك زادت كمية مواد البناء – اللازمة لإعادة الإعمار والترميم بعد عام -2014 رغم فشل الكمية الحالية في تلبية الاحتياجات بسبب النمو السكاني والدمار الناتج عن الأعمال القتالية المتكررة. وبالمجمل، تشكّل بيانات عام 2016 97 بالمائة من المعدل الشهري للواردات في النصف الأول من عام 2007، قبل فرض الحصار.

الصادرات: ارتفعت كمية الإنتاج الخارجة من غزة بشكل كبير منذ أواخر عام 2014، بعد تخفيف القيود الإسرائيلية على خروج السلع إلى الضفة الغربية وإسرائيل. كان هناك ارتفاعا بنسبة 58 بالمائة في عام 2016 في عمليات الخروج مقابل عام 2015؛ وسجّل عام 2015 بدوره ارتفاعا بنسبة 500 بالمائة مقابل عام 2014. لا تزال عمليات الخروج تشكل فقط 23 بالمائة من مجموعة أوسع من الصادرات التي غادرت غزة إلى إسرائيل، والضفة الغربية والعالم الخارجي في عام 2005، قبل فرض القيود المختلفة، وبلغت ذروتها في حصار كامل في عام 2007. وبقيت القيود على نوع وكميات البضائع المصدرة إلى إسرائيل، وكذلك التأخيرات والقيود على معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) قائمة.

معبر كرم أبو سالم، شباط/فبراير 2016.
© مكتب تنسيق الشؤون الانسانية

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

خفّفت السلطات الإسرائيلية في السنوات الأخيرة بعض القيود التي طال أمدها في الضفة الغربية، مما أدى إلى تحسين وصول الفلسطينيين إلى المراكز الحضرية الرئيسية. غير أن العقبات المادية والإدارية تحدّ من دخول الفلسطينيين إلى القدس الشرقية، والمناطق التي عزلها الجدار، و"مناطق إطلاق النار"، والمنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل (H2) والأراضي المحيطة أو الداخلة بالمستوطنات الإسرائيلية.[27] وكذلك أدّى تصاعد العنف منذ أواخر عام 2015 إلى زيادة القيود الإسرائيلية، بذريعة المخاوف الأمنية، على حركة الفلسطينيين في جميع أنحاء الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مما أدّى إلى تعطيل الوصول إلى الخدمات التعليمية والصحية وأماكن العمل والأماكن المقدسة. وبالإضافة إلى ذلك، فرضت قيود مؤقتة على السفر، حيث أغلقت القوات الإسرائيلية واحدا أو أكثر من المداخل الرئيسية للمجتمعات التي يعيش فيها منفّذو الهجمات ضد الإسرائيليين (بغض النظر عن الموقع الفعلي للهجوم)، أو حيثما يتم القاء الحجارة وزجاجات المولوتوف بانتظام على المركبات الإسرائيلية.[28] وتم خلال عام 2016 توظيف ما يقرب من 96,000 فلسطيني من الضفة الغربية في المتوسط في إسرائيل، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 7 بالمائة مقارنة مع العام السابق.[29]

وضع الحواجز والاغلاقات حتى كانون الأول/ديسمبر 2016

سجّل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية 572 عائقا على الحركة داخل الضفة الغربية حتى منتصف كانون الأول/ديسمبر 2016. وشهدت السنة مزيدا من التحوّل نحو الحواجز الأكثر مرونة التي يمكن فتحها أو إغلاقها وفقا للظروف، بما في ذلك استبدال المتاريس ببوابات الطرق. وكان هناك 15 حاجزا مأهولا بشكل دائم، أي أقل بالمقارنة مع نهاية عام 2015، وتحوّل معظمها إلى حواجز مأهولة جزئيا، بما في ذلك الحواجز التي تتحكم بالوصول إلى شمال غور الأردن (الحمرا وتياسير)، وإلى مدينة رام الله (حاجز الدي سي أو). بالإضافة إلى ذلك، كان هناك 110 حاجزا بحلول نهاية عام 2016 تم نشرها داخل المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية في مدينة الخليل (H2).

الاغلاقات في الضفة الغربية

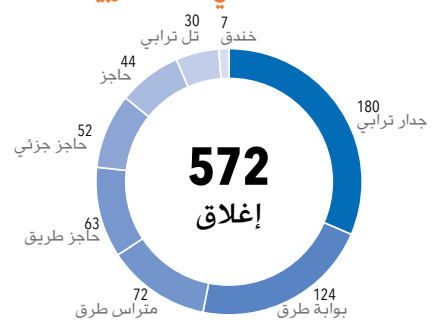

الجدار

يشكّل الجدار، بالترافق مع نظام البوابات والتصاريح، العقبة الرئيسية أمام تنقل الفلسطينيين داخل الضفة الغربية. ويحتاج معظم المزارعين الفلسطينيين إلى تصاريح خاصة للوصول إلى أراضيهم بين الجدار والخط الأخضر، والتي أعلنت "منطقة مغلقة".[30] وبالنسبة لأولئك الذين حصلوا على تصاريح، فإن الوصول يتم من خلال حوالي 84 بوابة، منها تسع بوابات فقط تعمل يوميا، وعشر بوابات تفتح في بعض الأيام خلال الأسبوع وخلال موسم قطف الزيتون؛ و65 فقط تفتح خلال موسم قطف الزيتون، ويمنع الوصول منها على مدار السنة. وتظهر البيانات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على مدى السنوات الثلاث الماضية في شمال الضفة الغربية أن محصول أشجار الزيتون في المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر قد انخفض بنسبة 65 بالمائة تقريبا مقارنة بالأشجار المقابلة في المناطق التي يمكن الوصول إليها على مدار السنة.[31]

البوابات الزراعية في الجدار حسب النوع

بوابة فرعون الزراعية، طولكرم، كانون ثاني/يناير 2014.

معيقات الحركة حتى 31 كانون الأول/ديسمبر 2016

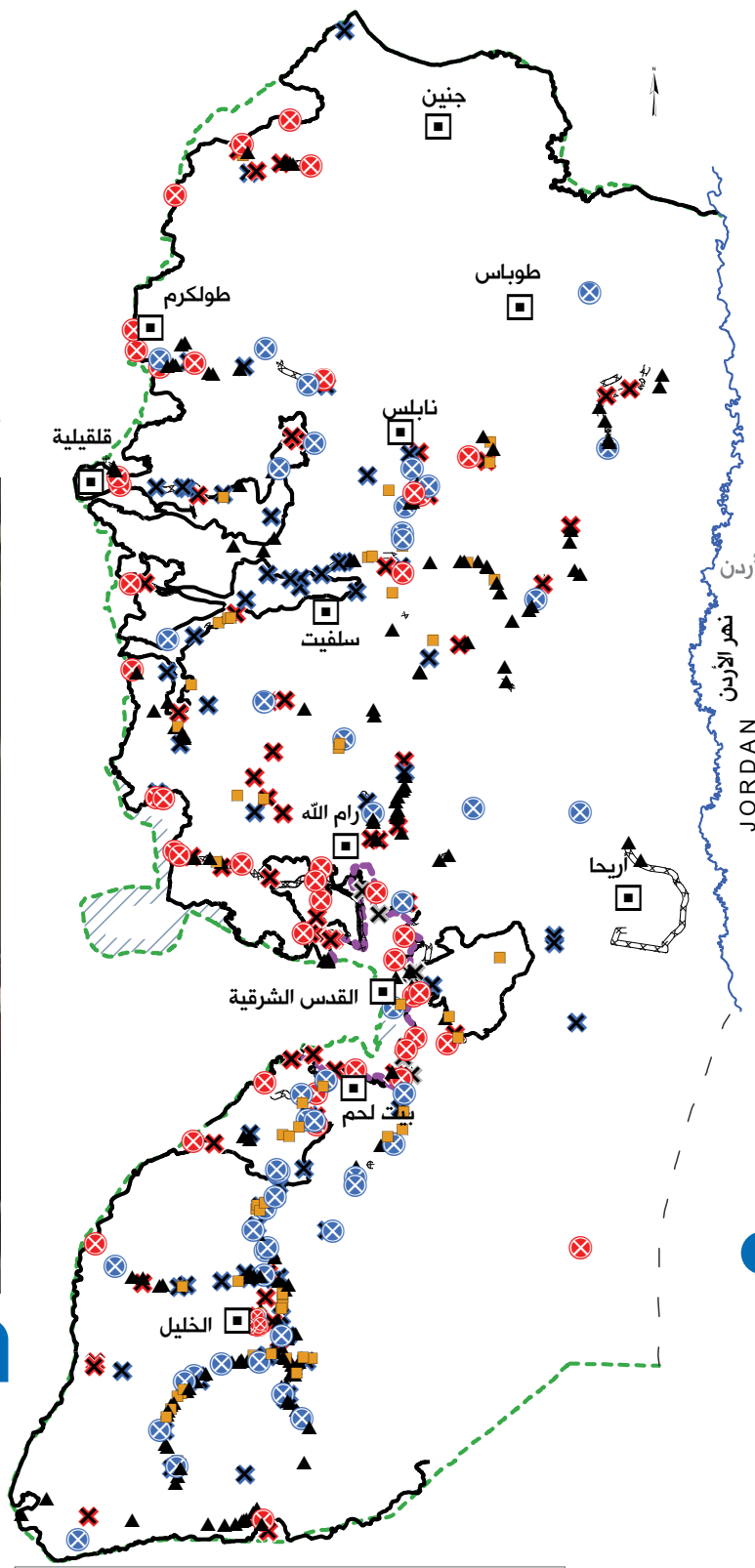

قيود مفروضة على الدخول إلى القدس الشرقية

لا تزال متطلبات التصريح والجدار تقيّد وصول الفلسطينيين غير المقدسيين إلى المدينة، بما في ذلك من أجل الرعاية الصحية.[32] استحدثت السلطات الإسرائيلية منذ عام 2008 معايير عمرية خلال شهر رمضان تسمح للفلسطينيين الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية بالوصول إلى المسجد الأقصى من أجل صلاة الجمعة بدلا من متطلبات التصاريح العادية.[33] كما تم إصدار تصاريح زيارة عائلية للسماح لحملة هوية الضفة الغربية بالوصول إلى القدس الشرقية خلال شهر رمضان وعيد الفطر: تم تجميد هذه التصاريح في 9 حزيران/يونيو بعد هجوم إطلاق نار في تل أبيب أسفر عن مقتل أربعة إسرائيليين.

حاجز جيلو خلال شهر رمضان، تموز/ يوليو 2016.

أرقام مرتبطة بالوصول إلى القدس الشرقية في رمضان

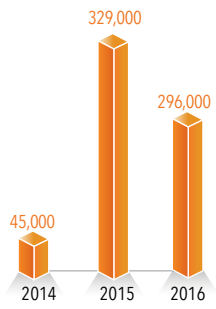

الحيز الإنساني

قطاع غزة

واجه الموظفون المحليون في منظمات الإغاثة في عام 2016 صعوبة متزايدة في الحصول على تصاريح لدخول قطاع غزة والخروج منه بسبب السلطات الإسرائيلية التي تذرعت بالمخاوف الأمنية المتزايدة. ومع استمرار الحصار، استمرت آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة التي توصلت لها الأمم المتحدة في العمل على تسهيل دخول السلع المقيدة إلى غزة، وخاصة مواد البناء، لتلبية احتياجات إعادة البناء والإصلاح الهائلة الناشئة عن الأعمال القتالية في عام 2014. وزادت سلطات الأمر الواقع في داخل غزة من الضغوطات على المنظمات غير الحكومية الدولية من خلال طلبات التدقيق، ورفض تصاريح الإقامة، والإجراءات الجديدة على حاجز أربع-أربع. وقد فرضت القيود المفروضة بموجب تشريعات مكافحة الإرهاب وسياسات "عدم الاتصال" مع سلطات الأمر الواقع، سلطات حماس، تحديات أخرى على البيئة التشغيلية للعاملين في المجال الإنساني. وتمّ توجيه اتهام الى اثنين من العاملين المحليين في المنظمات الانسانية والتنموية في غزة في محاكم إسرائيلية في آب/أغسطس بتهم تتعلق بسوء استخدام وظيفتهم لتوفير الأموال والمساعدة المادية لحماس.[34] وتفاقمت القيود التي تفرضها إسرائيل جراء إغلاق مصر المطوّل لمعبر رفح. وكذلك شهد عام 2016 ضغوطات مستمرة على العاملين في مجال حقوق الإنسان، بما في ذلك المجتمع المدني، من السلطات الإسرائيلية والفلسطينية على حد سواء (في غزة والضفة الغربية) وشملت تقارير عن اعتقالات واحتجاز ومضايقات.

العاملون في المجال الإنساني

اشتدت القيود التي تفرضها إسرائيل على دخول الموظفين المحليين العاملين في منظمات الإغاثة من وإلى غزة في عام 2016. وبالنسبة لحملة بطاقات هوية غزة، والضفة الغربية والقدس الشرقية تم رفض 31 بالمائة من[35] طلبات الحصول على تصاريح الدخول إلى غزة أو الخروج منها مقارنة مع معدل 4 بالمائة في عام 2015.[35] وازداد معدل الوقت اللازم لمعالجة طلبات التصاريح من 21 يوم في عام 2015 إلى 26 في عام 2016. وكانت هناك عقبات إضافية مرتبطة بالوصول شملت حالات استجواب مطولة للموظفين المحليين وحالات سحب للتصاريح، مع إلغاء أو مصادرة عشرة تصاريح على الأقل لموظفين في الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية على معبر إيرز. واستمرت القيود المفروضة على تنقل حملة بطاقة هوية القدس الشرقية إلى غزة على أساس "عاجل/استثنائي" في حين لا يزال حملة الهوية الإسرائيلية ممنوعين. ومثل هذه القيود تعيق قدرة منظمات الإغاثة على العمل وتقيد العمليات القائمة في غزة وتعيق تخطيط وبرامج التطوير والاتصالات بين مكاتب الضفة الغربية وغزة.

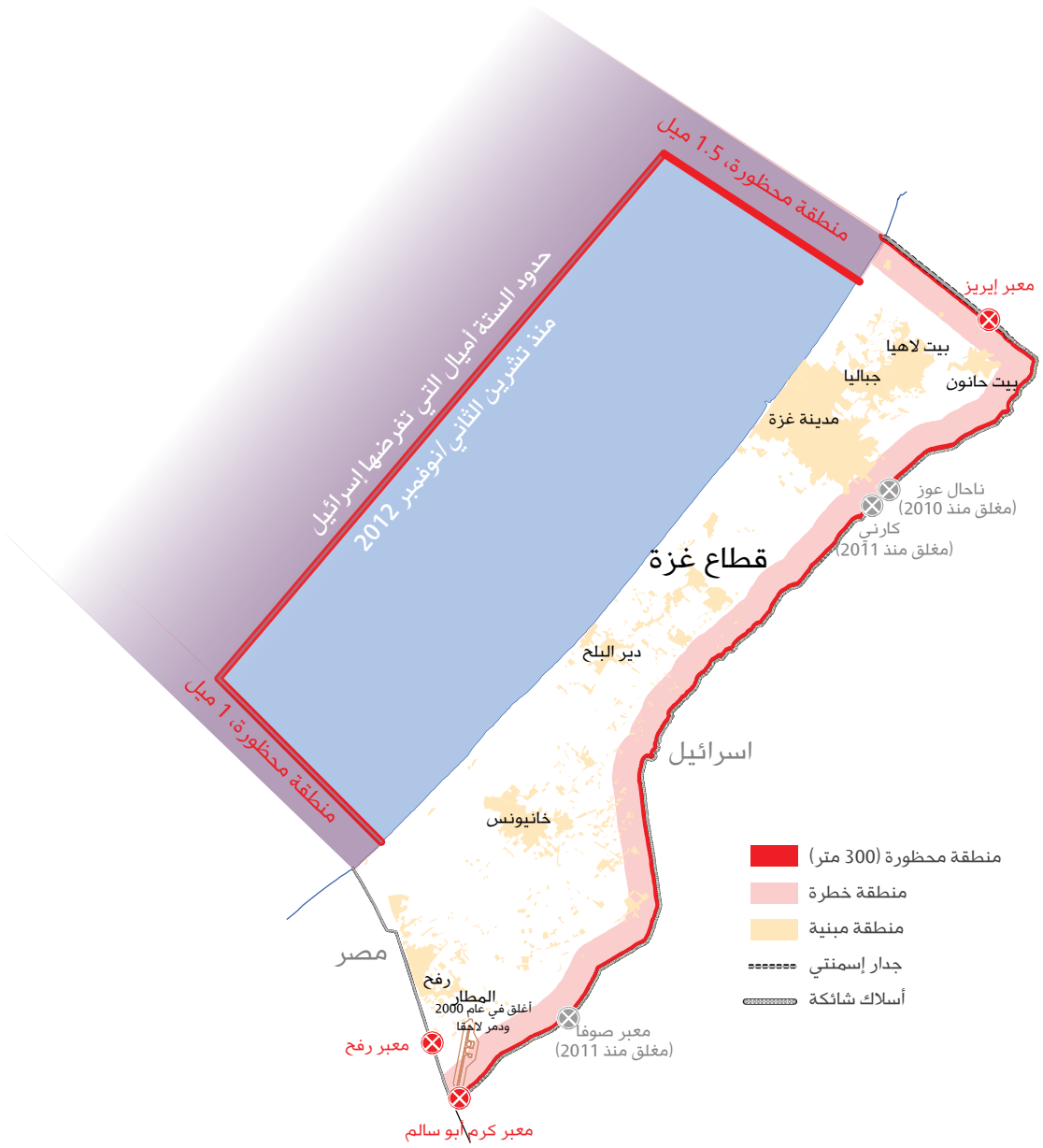

حالات الموافقة على تصاريح للأمم المتحدة – معدل الرفض للموظفين المحليين

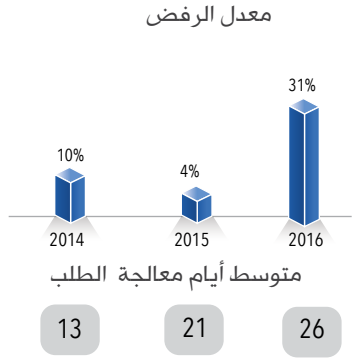

معبر ايرز، نيسان/ابريل 2016.

آلية إعادة إعمار غزة

آلية إعادة إعمار غزة هي آلية مؤقتة اتفقت عليها الأطراف بعد صراع عام 2014 لتسهيل دخول المواد التي تعتبرها إسرائيل ذات "استخدام مزدوج" إلى غزة. وقد سهّلت آلية إعادة إعمار غزة استيراد أكثر من مليوني طن من مواد البناء، بما في ذلك ما يقرب من 1.5 مليون طن من الأسمنت. وفي أيار/مايو، أوقفت السلطات الإسرائيلية استيراد الأسمنت إلى القطاع الخاص في غزة لمدة 45 يوما بعد تحويلها عن المستفيدين الشرعيين المستهدفين. ورفع السقف الذي فرضته إسرائيل من 90 شاحنة من الإسمنت يوميا من خلال آلية إعادة إعمار غزة إلى 100 شاحنة في ديسمبر/كانون الأول 2016، مما أدى إلى خفض كبير في الوقت المقدّر لمعالجة تراكم احتياجات إعادة الإعمار. وظلت مواد أخرى مقيدة من خلال آلية إعادة إعمار غزة يشكّل تحديا، وخاصة تلك اللازمة لمشاريع المياه والصرف الصحي.

الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية

انخفضت الحوادث التي تمّ فيها تأخير العاملون في المجال الإنساني والإنمائي في الضفة الغربية أو منعوا من الوصول أثناء أداء واجباتهم الرسمية منذ عام 2010. ولكن، استمر موظفو الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية حاملي هوية الضفة الغربية في طلب تصاريح إسرائيلية لدخول القدس الشرقية، وهم يخضعون إلى القيود المفروضة على القيادة في المدينة منذ عام 2005، وذلك رغم حصول العديد من رجال الأعمال والأطباء الفلسطينيين على مثل هذا التصريح في السنوات الأخيرة. وظلت القيود الإسرائيلية تعيق تنفيذ المشاريع الإنسانية في الوصول إلى القدس الشرقية والقيود المفروضة على المشاريع التي تنطوي على توفير/توسيع/إعادة تأهيل المساكن وغيرها من المباني في المنطقة (ج) التي شهدت في عام 2016 عددا غير مسبوقا من المباني المموّلة من المانحين التي هدمت أو تم وقفها، على أساس عدم وجود رخصة بناء.

التأخيرات على الحواجز

ارتفع عدد حوادث إعاقة أو تأخير حركة موظفي الأمم المتحدة والمنظمات الدولية في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، مقارنة مع عام 2015، لكنها تبقى أقل من الأرقام المسجلة في السنوات السابقة. ويمكن إيعاز هذا الاتجاه إلى عدة عوامل، من ضمنها تجنّب العاملين في المجال الإنساني من المرور عبر حواجز صعبة واتخاذ طرق بديلة طويلة واكثر كلفة. ولا تزال المعيقات على الحواجز، والتي تحتفظ بها حكومة إسرائيل لأسباب أمنية، تعيق العاملين في المجال الإنساني بسبب الانتهاكات ضد امتيازات الأمم المتحدة وحصانتها، والإغلاقات المفاجئة والقيود المفروضة على وصول العاملين في المجال الإنساني إلى مناطق معينة، بما في ذلك المناطق الواقعة خلف الجدار، و"مناطق إطلاق النار".

التأخيرات على الحواجز

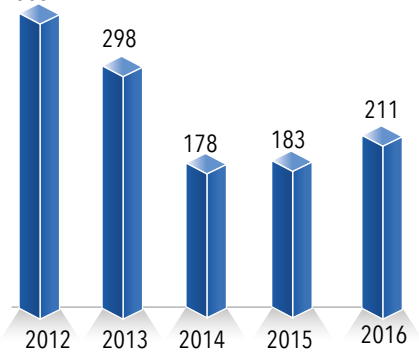

حاجز الدي سي او رام الله، نيسان/ابريل 2016.

هدم، مصادرة/تفكيك مساعدات مولتها الجهات المانحة بحجة عدم حصولها على ترخيص

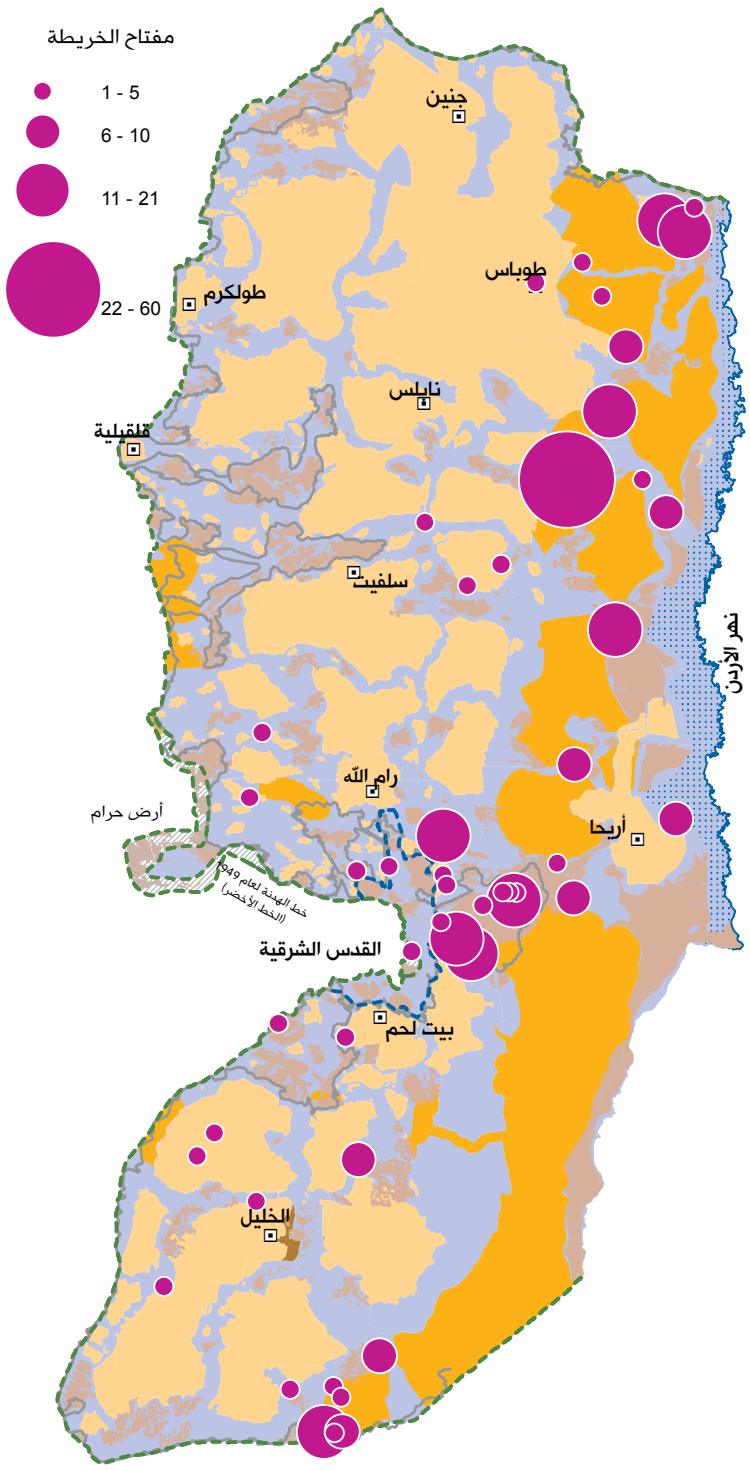

تدمير المساعدات الإنسانية

لا تزال سياسة تقسيم المناطق التمييزية وسياسة التخطيط التي تطبقها السلطات الإسرائيلية تعيق تنفيذ المشاريع الإنسانية في المنطقة (ج) والقدس الشرقية، والتي تشمل أنشطة مثل تسليم ملاجئ الطوارئ أو إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية في هذه المناطق. وهدمت السلطات الإسرائيلية في عام 2016 أو استولت على 300 مبنى ممول من الجهات المانحة قدمت للفلسطينيين كمساعدة إنسانية، وهدم ما يقرب من 27 بالمائة من مجموع المباني (1,094)، مما يعيق بشكل كبير قدرة العاملين في المجال الإنساني على تقديم المساعدة للفلسطينيين المتضررين. ويشكل هذا الرقم ثلاثة أضعاف الرقم المسجل في عام 2015 تقريبا، حيث تقدّر قيمة المساعدات التي دمّرت أو تمّ وقفها بأكثر من 655,000 يورو. وتقع جميع هذه المباني تقريبا في المنطقة (ج)، حيث يقع حوالي 47٪ منها في وادي الأردن وفي المناطق المحددة كمناطق عسكرية مغلقة. تلقى أكثر من 100 مبنى ممول من الجهات المانحة في عام 2016 أوامر هدم، ووقف العمل، والإخلاء، أو تحذيرات شفهية، مما يجعلها عرضة للخطر.

هدم مباني ممولة من الجهات المانحة مقابل المجموع الكلي

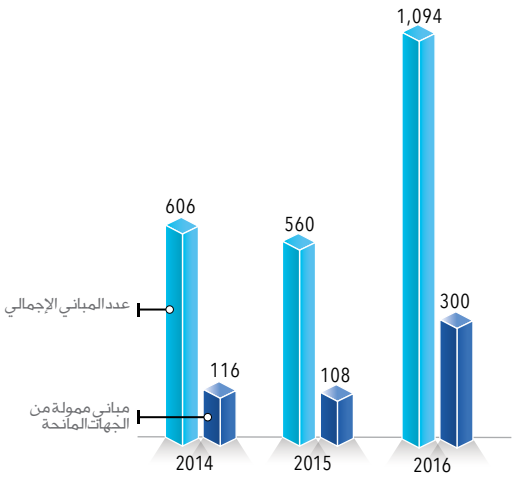

هدم المساعدات الإنسانية المقدمة للتجمع البدوي جبل البابا (محافظة القدس)، 21 كانون الثاني/يناير 2016.

الهوامش

1. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، A\HRC\34\38، الفقرة. 47- يجري فحص الظروف المحيطة بحالة وفاة، وفقا لحكومة إسرائيل، وقعت أثناء نشاط عسكري. وإذا تقرر أن هناك انحرافا عن اللوائح، مثل قواعد الاشتباك، فإن السلطات المختصة ستجري تحقيقا شاملا وستتخذ الإجراءات بناء على ذلك، وعند الضرورة، ستقدم لائحة اتهام جنائية. لمزيد من المعلومات حول آليات التحقيق الإسرائيلية، الرجاء انظر: http://www.justice.gov.il/Units/YeutzVehakika/InternationalLaw/MainDocs1/Mechanisms.pdf

2. مركز مئير عاميت للمعلومات الاستخبارية والإرهاب، الإرهاب الفلسطيني ضد إسرائيل، 2016: أنواع، واتجاهات وبيانات، شباط/فبراير 2017، صفحات 47-45. "كان عام 2016 الأكثر هدوء على طول الحدود بين إسرائيل وقطاع غزة منذ فك الارتباط الإسرائيلي (2005) واستيلاء حماس على قطاع غزة (2007)".

3. حتى 28 شباط/فبراير 2017، قيمت دائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام ان 135 موقعا في غزة على أنها من المرجح بدرجة كبيرة أنها تحتوي قنابل جوية مدفونة.

4. آخر الأرقام من مكتب النائب العسكري من آب/أغسطس 2016 (باللغة العبرية فقط): http://www.law.idf.il/163-7588-he/Patzar.aspx?pos=7

5. في عدد من الحالات التي رصدتها المفوضية السامية لحقوق الإنسان، قتل الفلسطينيون نتيجة لاستخدام القوة التي ظهر أنها غير ضرورية وغير مبررة. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ قراري مجلس حقوق الإنسان S-9\1 و25\36\34\A\HRC، S-12\1 كانون الثاني/يناير 2017، فقرة 8.

6. منذ تصاعد العنف في أيلول/سبتمبر 2015، قضية واحدة فقط من بين أكثر من 200 فلسطيني قتلتهم القوات الإسرائيلية عقب هجوم أو هجوم مزعوم أدت إلى توجيه لائحة اتهام وإدانة لاحقة. حادثة واحدة أدت إلى توجيه الاتهام إلى جندي وإدانته بتهمة القتل الخطأ في كانون الثاني/يناير 2017.

7. حسب حكومة إسرائيل، إن السبب في الاحتفاظ بالجثث يرجع إلى القلق من أن الجنازات يمكن أن تستخدم كفرصة للتحريض على مزيد من العنف حسب حكومة إسرائيل، وقد تؤدي إلى مزيد من الاشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية ومزيد من إراقة الدماء.

8. "يثير مثل هذا الاستخدام الواسع للأسلحة النارية الشكوك حول ما إذا كانت إجراءات قوات الأمن الإسرائيلية متسقة مع التزامها بممارسة ضبط النفس وتقليل الإصابات إلى أدنى حد ممكن." تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ قراري مجلس حقوق الإنسان S-9\1 و25\36\34\A\HRC، S-12\1 كانون الثاني/يناير 2017، فقرة 13.

9. يشمل هذا حالة وفاة واحد "بنيران صديقة".

10. يستثنى من ذلك الحوادث التي لا تشمل فلسطينيين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية.

11. وثقت منظمة يش دين الإسرائيلية خلال موسم قطف الزيتون في الفترة من 2015-2013، ما مجموعه 53 جريمة مرتبطة بالقطف. ومن بين هذه الشكاوى، قدمت 26 شكوى إلى الشرطة الإسرائيلية، ولكن واحدة فقط أدت إلى توجيه لائحة اتهام. وفي 18 قضية، أغلق التحقيق دون توجيه لائحة اتهام، وكانت الغالبية (15) على أساس أن "الجاني مجهول". يش دين، اضطرابات في قطف الزيتون في الضفة الغربية، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

12. وفقا لمؤسسة بتسيلم، لم ترسل إدارة السجون الإسرائيلية أرقاما إلى المؤسسة بشكل منتظم رغم الطلبات المتكررة منذ أيار/مايو 2016. http://www.btselem.org/statistics/detainees_and_prisoners

13. http://www.btselem.org/administrative_detention/statistics

14. http://www.btselem.org/statistics/minors_in_custody

15. أعرب المفوض السامي سابقا عن قلقه إزاء التغييرات التي طرأت على القوانين والسياسات، والتي هدفت إلى زيادة الوقت الذي يقضيه الأطفال الفلسطينيون في القدس الشرقية في السجن، سواء أثناء الاعتقال قبل المحاكمة أو بعد الإدانة وفي ثماني حالات على الأقل وثق المفوض السامي لحقوق الإنسان ثمانية حالات لاطفال تتراوح أعمارهم بين 14 و16 عاما تلقوا حكما بالسجن لمدة تزيد عن سنتين بسبب رمي الحجارة، مع أحكام تتراوح بين 12 و39 شهرا. وقبل التغييرات في التشريعات الإسرائيلية والمبادئ التوجيهية للسياسة العامة بين عامي 2014 و2015، كان يمكن أن يتلقوا حكما يتراوح بين شهرين وأربعة أشهر لنفس الجريمة. تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن تنفيذ قراري مجلس حقوق الإنسان S-9\1 و25\36\34\A\HRC، S-12\1 كانون الثاني/يناير 2017، الفقرة 28.

16. فريق المأوى ، فلسطين، ورقة حقائق، كانون الثاني/يناير 2017. http://www.shelterpalestine.org/Upload/Doc/5d585d51-afc7-4f6c-93ee-0e4f92edb1d7.pdf

17. معلومات تستند إلى نظم المعلومات الجغرافية التي حصلت عليها بيمكوم، مخططون من أجل حقوق التخطيط، من الإدارة المدنية، استنادا إلى قانون حرية المعلومات الإسرائيلي.

18. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة اليونسكو، تقرير إلى لجنة الارتباط الخاصة، أيلول/ سبتمبر 2016، ص. 11.

19. حسب بيانات إسرائيلية رسمية حصلت عليها مؤسسة بيمكوم. ووفقا للسلطات الإسرائيلية، فإن هدم الممتلكات الفلسطينية في المنطقة (ج) من الضفة الغربية هو إجراء شرعي لتنفيذ القانون يستخدم ضد المباني التي بنيت دون الترخيص اللازم.

20. يدعو منسق الشؤون الإنسانية إلى إنهاء عمليات الهدم العقابية في الضفة الغربية المحتلة، بيان صحفي، 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

21. تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، وضع حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، A/HRC/34/38، الفقرات. 28-22.

22. برّرت السلطات الخطة بادعائها أن السكان يفتقرون إلى سندات ملكية للأرض وأن إعادة التوطين ستؤدي إلى تحسين ظروف معيشتهم. ولكن، لم تتم استشارة السكان بشكل حقيقي بشأن الخطة. وهم يعارضون هذه الخطة بشدة ويصرّون على حقهم في العودة إلى منازلهم وأراضيهم الأصلية في جنوب إسرائيل.

23. تشير البحوث إلى أن ما يقرب من 80 بالمائة من "مناطق إطلاق النار" لا تستخدم للتدريب. انظر: كيرم نافوت، الحديقة المغلقة، آذار/مارس 2015.

24. "في 15 كانون الثاني/يناير (2017)، أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية عن زيادة بنسبة ٪165 في البضائع في عام 2016 - مقارنة مع عام 2015 - التي يتم تهريبها من إسرائيل إلى قطاع غزة عبر معبر كيرم شالوم (كرم أبو سالم) في جنوب غزة ومعبر إيرز في الشمال. "المونيتور"، أنشطة التهريب أكثر من الضعف على حدود إسرائيل - غزة، 1 شباط/فبراير 2017.

25. تعكس هذه الأرقام عدد "مرات الخروج" من غزة، وليس الناس، مع أولئك الذين منحوا تصاريح للخروج لمرات متعددة خلال فترة صلاحية التصريح.

26. حسب ال 306 يوم التي فتح خلالها معبر ايرز في عام 2016.

27. يقيد وجود المستوطنات إمكانية الوصول إلى الأراضي الفلسطينية لأغراض الزراعة. ويمكن لأكثر من 90 مجتمعا فلسطينيا في الضفة الغربية التي تمتلك أراض داخل أو بالقرب من 56 مستوطنة وبؤرة استيطانية إسرائيلية أن تصل إلى أراضيها فقط إذا كان ذلك من خلال "التنسيق المسبق" مع السلطات الإسرائيلية، وبشكل عام فقط لعدد محدد من الأيام خلال موسم قطف الزيتون السنوي.

28. تم إغلاق المداخل الرئيسية الثلاثة لقرية بني نعيم في محافظة الخليل بين 30 حزيران/يونيو و10 آب/أغسطس 2016، بعد أن قتل مواطن فلسطيني طفلًا في مستوطنة إسرائيلية مجاورة.

29. دخل ما يقرب من 36 بالمائة من هؤلاء العمال إسرائيل بصورة غير مشروعة، فى حين أن البقية إما يحملون تصريح عمل أو وثيقة هوية إسرائيلية. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي حول نتائج مسح القوى العاملة في فلسطين، .2016

30. ارتفع معدل الموافقة على طلبات التصاريح في شمال الضفة الغربية، حيث توجد غالبية بوابات الجدار (44) وهي المعابر الوحيدة التي تفتح على أساس يومي، من 46 بالمائة في عام 2015 إلى 58 بالمائة في عام 2016 إلى ما مجموعه 6,707 موافقة. وتم رفض 4,700 طلب من المزارعين لهذا الموسم لقطف الزيتون. انظر: موسم قطف الزيتون لعام 2016: النشرة الإنسانية لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كانون الأول/ديسمبر 2016.

31. نفس المصدر.

32. أظهرت الطلبات التي قدّمها المرضى الذين يحملون بطاقات هوية الضفة الغربية ومرافقوهم للحصول على تصاريح للوصول إلى القدس الشرقية وإسرائيل معدل رفض بنسبة 17 بالمائة في المتوسط للسنوات 2015-2011، مما ألحق الضرر فيما يتراوح بين 30,000 و40,000 شخص. منظمة الصحة العالمية، الحق في الصحة: عبور الحواجز للوصول إلى الصحة في الأرض الفلسطينية المحتلة 2015-2014، ص .30

33. تختلف المعايير قليلا في كل عام، ولكن في عام 2013 و2015 و2016، سمح لجميع النساء الفلسطينيات، بغض النظر عن أعمارهن، بالدخول إلى القدس الشرقية لصلاة الجمعة. وفي عام 2016، اقتصر وصول الرجال على الذكور الذين تقل أعمارهم عن 12 سنة وما فوق 45 سنة. وكان بإمكان الفلسطينيين خارج هذه الفئات العمرية التقدم بطلب للحصول على تصاريح لصلاة الجمعة ولكن تم تجميدها عقب هجوم تل أبيب.

34. أطلق سراح موظف واحد من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كانون الثاني/يناير 2017 بعد إدانته وحكمه بقضاء وقت ضمن صفقة تفاوضية، والآخر، وهو موظف في جمعية الرؤية العالمية، لا يزال في انتظار المحاكمة. "تدين جمعية الرؤية العالمية أي تحويل لتمويل الإغاثة وتدين بشدة أي عمل إرهابي أو دعم لتلك الأنشطة. ولم يتم اختبار أي من الادعاءات الموجهة ضد محمد الحلبي في محكمة علنية، ونحن نؤيد الافتراض المستمر ببراءته. ولم تشهد جمعية الرؤية العالمية أية أدلة موثوقة تدعم التهم". http://www.wvi.org/jerusalem-west-bank-gaza/pressrelease/statement-world-vision-international-ceo-gaza-staff-member

35. جاء هذا الانخفاض في أعقاب سياسة جديدة أدخلت في حزيران/يونيو أدت إلى تحديد حصول سكان غزة على أربعة تصاريح لمدة شهر واحد في كل سنة، والتي تم استبدالها لاحقا بحد أقصى قدره 120 يوما للسفر.

OCHA United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs
occupied Palestinian territory

P. O. Box 38712
East Jerusalem 9138602
www.ochaopt.org

Tel. +972 (0)2 582 9962
Fax +972 (0)2 582 5841
ochaopt@un.org

https://www.facebook.com/ochaopt

@ochaopt